



قراءة في تقرير

مراجعة السياسة التجارية – جمهورية مصر العربية - 2018

إعداد / إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية

قطاع التجارة الخارجية

مقدمة :

تؤسس قدرات دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتنامي مكانتها على خارطة التجارة العالمية، وأهمية تعزيز قنوات التبادل التجاري، والارتقاء بروابط ومسارات الشراكة والتعاون بين كافة دول العالم وتكتلاته التجارية.

وانطلاقاً من تلك الرؤى والأهداف السامية، فإن وزارة الاقتصاد بالدولة، تستهدف ضمن مهامها، ورسالتها، تعزيز وتحسين قدرات ووعي كافة مؤسسات الدولة من القطاعين العام والخاص بالتطورات التجارية والاستثمارية للدول الشريكة لدولة الإمارات، من خلال رصد وتحليل واستخلاص النتائج والمؤشرات الواردة في تقارير الصادرة عن منظمة التجارة العالمية، فضلاً على المنظمات والمؤسسات الدولية الأخرى.

وفي ذلك الصدد، فإن إدارة السياسات التجارية والمنظمات الدولية، بوزارة الاقتصاد، تقوم دورياً بإعداد وإصدار قراءات موجزة بشأن تقارير مراجعات السياسات التجارية للدول الشريكة تجارياً لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تصدرها، وتقوم بإعدادها سكرتارية الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية، بمؤشرات عالية من الاستقلالية والحيادية، والتي تتضمن تحليلات معمقة، بشأن سياسات التجارة الخارجية لدى تلك الدول، وبيئتها الاقتصادية والنظم، والسياسات التجارية المطبقة، وأيضاً الممارسات التجارية النافذة لديها، والمؤثرة على تدفق وانسيابية الصادرات والواردات والبيئة الاستثمارية، وتوجهات تحرير وانفتاح الأسواق، وبرامج الخصخصة وتحليل القطاعات الاقتصادية. وبما يساهم في تعزيز ووعي كافة المؤسسات وكيانات الأعمال في دولة الإمارات بالتطورات على خارطة قدرات الدول التجارية، ويضعف قدرات المؤسسات الاستثمارية ويضمن اتخاذ قرارات تجارية صائبة.

مصر – تحولات جوهرية

أشار تقرير سكرتارية منظمة التجارة العالمية، بشأن مراجعة السياسات التجارية لجمهورية مصر العربية، إلى أن السعي لقراءة راهنة متفحصة لخارطة الاقتصاد المصري، إنما ترتبط وتؤسس على تطورات متلاحقة ذات صلة بالاضطرابات التي شهدتها أكبر دولة عربية على الصعيد السكاني، منذ عام 2011، والتي أثرت لحداً كبيراً على القدرات الاقتصادية والتنموية، قياساً للأعباء والضغوط التي تحملها ذلك الاقتصاد طيلة عقود مضت.

وأوضح التقرير نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر بمعدل سنوي ناهز 4.5% خلال عام 2016، مقارنة عام 2005، وذلك رغماً من تباطوء النمو في أعقاب الاضطرابات السياسية منذ عام 2011، نتاجاً لسياسة مالية توسعية تواكباً واستهلاك قوي ونمو الإنفاق الاستثماري، والشروع في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي للحكومة المصرية، مع استمرارية بعض المؤشرات السلبية كتزايد البطالة لمعدل 12 بالمائة، وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر.

الخارطة الاقتصادية

أشار التقرير لتنوع الاقتصاد في مصر، حيث يشكل قطاع الخدمات الدعامة الأساسية للاقتصاد القومي، مساهماً في الناتج المحلي الإجمالي، بما نسبته 55.3 بالمائة خلال العامين 2015 – 2016، على التوالي، فيما ناهزت مساهمة قطاع التصنيع نسبة 17.1 بالمائة. وقدرت نسبة مساهمة قطاع العمالة، والتصدير، والزراعة نحو 11.9 بالمائة عن ذات الفترة.

وقد شرعت الحكومة المصرية عام 2014، في تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يهدف لتحفيز النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال، وإعادة التوازن للاوضاع الاقتصادية بما فيها التعويل على أدوات الإصلاح المالي والنقدي، وإحداث تحول هيكلية وثورية في سعر الصرف مع الاعتماد على سياسة تعويم

الجنيه المصري، وتطبيق ضريبة القيمة المضافة بمعدل 13 بالمائة في ديسمبر 2016، والتي تم رفعها لاحقاً خلال النصف الثاني من العام 2017 لمعدل 14 بالمائة، وأيضاً توسيع القاعدة الضريبية، وتخفيض دعم الطاقة، مع جهود حثيثة لتحسين مناخ الاستثمار.

تصويب الاختلالات

أوضح التقرير لحصاد برنامج الإصلاح الاقتصادي لجمهورية مصر العربية، ثقة المؤسسات الدولية، وفي صدارتها صندوق النقد الدولي الذي منح مصر قرض بقيمة 12 مليار دولار أمريكي لاستعادة الاستقرار الاقتصادي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي، الذي ما زال يعتمد على تحويلات العمالة المصرية في الخارج والتي تخطت عام 2016 ما يناهز 17.1 مليار دولار، وكذلك إيرادات قطاع السياحة، والإيرادات المتأتية من مرور السفن في قناة السويس، وقد ساهم إدخال سعر صرف مرن في زيادة التدفقات الرأسمالية والمالية، وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر. وإن كان لا يمكن إغفال تأثيرات النمو المتواضع لمصادر الإيرادات السابقة وانخفاض قيمة الجنيه المصري في زيادة عجز الحساب الجاري لمصر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لنحو 6.7 بالمائة .

خارطة الصادرات

كما نوه تقرير سكرتارية الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية، لتنوع قاعدة الصادرات المصرية خلال فترة المراجعة، حيث بلغت نسبة صادرات منتجات الوقود من إجمالي الصادرات ما يقدر بـ 14.3 بالمائة عام 2016، فيما مثلت صادرات الخضار ما نسبته 12.5 بالمائة من إجمالي صادرات البضائع عام 2016، مقارنة بما نسبته 8.7 بالمائة عام 2011، والأحجار الكريمة والمعادن بنسبة 11.8 بالمائة، والمواد الكيماوية بنسبة 11.3 بالمائة، والمنسوجات بنسبة 11.2 بالمائة.

وقد انخفضت صادرات البضائع المصرية لنحو 22.5 مليار دولار عام 2016، وتعد بلدان الاتحاد الأوروبي الوجهة الرئيسية للصادرات المصرية، تليها الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وتركيا.

خارطة الواردات

ذكر التقرير أن الواردات من البضائع، ناهزت قيمتها 58.1 مليار دولار أمريكي عام 2016، فيما تعتبر المعدات والأجهزة الكهربائية، من أهم الواردات مستأثرة بما نسبته 16.1 بالمائة من إجمالي واردات البضائع، يليها الوقود المعدني بنسبة 14.2 بالمائة، والمعادن الأساسية بنسبة 11.4 بالمائة. فيما استأثرت بلدان الاتحاد الأوروبي، والصين، والدول الآسيوية الأخرى. على ما نسبته 27.3 بالمائة من وجهات الواردات المصرية.

السياسة التجارية

وأورد التقرير أن محاور ومرتكزات السياسة التجارية المصرية، والمدرجة في استراتيجية التنمية الصناعية (IDS) خلال الأعوام من 2016 – 2020، ضمن استراتيجية أو "رؤية مصر 2030"، والتي تتمثل في تعزيز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وتحفيز نمو الصادرات، وترشيد الواردات وتحفيز الابتكار، والحفاظ الطاقة وتطوير التعليم الفني والمهني، وتهيئة مناخ الاعمال، وخلق وظائف منتجة وغيرها من محاور، تهدف لدعم قدرة مصر على التحول لاقتصاد صناعي رائد في منطقة الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، ومركز رئيسي لتصدير المنتجات المصنعة من التكنولوجيا المتوسطة بحلول عام 2025.

وتشارك مصر بفاعلية في النظام التجاري متعدد الأطراف وفي يونيو من عام 2017، صدقت محلياً على اتفاقية تيسير التجارة (TFA)، ولكن ما زال يتعين عليها تقديم صك قبولها للاتفاقية، لمنظمة التجارة العالمية، كما قدمت العديد من الإخطارات إلى منظمة التجارة العالمية خلال فترة المراجعة، لا سيما فيما

يتعلق بألية تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية، حيث شاركت مصر في أربعة نزاعات تجارية كطرف مستجيب، وفي 3 نزاعات كطرف ثالث.

اتفاقيات ووجهات

وتشارك جمهورية مصر العربية في العديد من الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي تقوم بدور محوري في دعم سياستها التجارية، وفضلاً على الاتفاقيات التفضيلية مع الاتحاد الأوروبي، تعد جمهورية مصر العربية، طرف في اتفاقية التجارة العربية الحرة، والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، واتفاقية أغادير، كما تستفيد مصر من نظام الأفضليات المعمم من عدة دول، كما تعد مصر بوابة تجارية للعديد من أسواق البلدان الأقل نمواً، بالإضافة إلى مشاركتها في نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (OIC - TPS).

السياسة الاستثمارية

أوضح التقرير أن السياسة الاستثمارية في جمهورية مصر العربية، شهدت تغيراً كبيراً مع دخول قانون الاستثمار الجديد رقم 2017/72 حيز التنفيذ في مايو العام 2017، مشمولاً بحزمة من الحوافر الاستثمارية، لا سيما فيما يتعلق بمنح خصومات على الأرباح الخاضعة للضريبة، ومعدلات رسوم الاستيراد والإعفاءات من رسوم المحررات، والإعفاء من رسوم التوثيق والتسجيل للخمسة أعوام الأولى من فترة تسجيل المؤسسة، أو الكيان الاستثماري في السجل التجاري، ويهدف القانون الجديد لتحديث نظام الاستثمار في جمهورية مصر العربية، ومنح المزيد من الحوافر لجذب مزيد من الاستثمارات.

وقد بلغ متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نحو 6 مليارات دولار أمريكي خلال الأعوام من 2013 إلى 2016، وتعد دول الاتحاد الأوروبي المستثمر الأجنبي الرئيسي في مصر، تليها الولايات المتحدة الأمريكية، وبعض البلدان العربية.

التعرفة الجمركية

وخلال فترة المراجعة أكد تقرير سكرتارية الأمانة العامة لمنظمة التجارة العالمية، استمرارية جهود الحكومة المصرية لإصلاح سياستها التجارية، لا سيما على صعيد خلق نظام تعرفرة جمركية أكثر كفاءة وشفافية، من خلال الحد من عدد الوثائق المطلوبة لإتمام إجراءات الاستيراد والتصدير، مع الإكتفاء بالمعاملات الإلكترونية، كما يجري حالياً مراجعة وتحديث قانون الجمارك، لتتوافق تلك المراجعات مع متطلبات اتفاقية تيسير التجارة العالمية، وكذلك اتفاقية كيوتو للمناخ، بما فيها إدخال أجهزة الأشعة السينية في معظم المراكز الجمركية لتسهيل الرقابة الجمركية، وتقليل وقت إصدار الموافقات الجمركية وتطبيق نظام الاستيراد والتصدير للشحن الجوي، كما تم إنشاء المجلس التوجيهي الوزاري لتيسير التجارة المصرية (EgyTrade)، وإنشاء نظام النافذة الوطنية الموحدة المصرية (ENSW)، ولكن رغباً من الإصلاحات الأخيرة يبقى نظام التعرفة الجمركية في مصر معقداً بعض الشيء، حيث تخضع الواردات الآن لضريبة القيمة المضافة بنسبة 14 بالمائة، والتي تطبق أيضاً على المنتجات محلية الصنع، فيما يتم إعفاء البضائع المصدرة، من تلك الضريبة، فيما تطبق مصر ضرائب تصديرية على عدد من المنتجات، بما في ذلك السكر، والنفائات البلاستيكية، والأسمدة والأسماك والرمل، وبعض الجلود، والرخام، والجرانيت الخام كما تطبق مصر الضرائب غير المباشرة على بعض المنتجات، بالإضافة لمعدل ضريبة القيمة المضافة العام.

قضايا الإغراق

وحتى 30 يونيو 2017 بدأت جمهورية مصر العربية، في تبني 31 تحقيقاً لمكافحة الإغراق منها 16 حالة أسفرت عن فرض رسوم مكافحة الإغراق النهائية، فيما تم تمديد ثلاث إجراءات لمكافحة الإغراق، وخلال نفس الفترة شرعت مصر في إجراء 14 تحقيق بشأن الضمانات وفرضت تدابير مؤقتة أو نهائية.

مناطق استثمارية

وبين التقرير وجود 13 منطقة استثمارية متخصصة في مختلف المجالات في مصر في الفترة الراهنة ، تتمتع بذات المزايا الممنوحة للمناطق الحرة من حيث تيسير إصدار التراخيص، مع عدم منح إعفاءات ضريبية، كما تم إنشاء وكالة حكومية جديدة في عام 2017، لتقديم الدعم للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، حيث بلغت ميزانيتها المخصصة لهذا الغرض نحو 5 مليار جنيه في عام 2017، وبموجب قانون الاستثمار توفر مصر حوافز إقليمية في هيئة خصم على صافي الإرباح الخاضعة للضريبة، ولكن ذلك يتوقف على المنطقة.

المشتريات الحكومية

ويشير التقرير إلى أن سياسة المشتريات الحكومية في مصر تخضع لنظامي المناقصة العامة والمزاد العلني، حيث أن قنوات الشراء الحكومي متاحة للموردين المصريين والأجانب على حد سواء، ولكن تمنح الأفضلية للمنتجات المحلية، كما يتم منح الشركات الصغيرة والمتوسطة تفضيلات إضافية بنسبة 10 بالمائة، في أي مناقصة، ويلتزم تأثير تدخل الدولة وهيمنة الملكية الحكومية على شريحة واسعة من الاقتصاد المصري، مع وجود نحو 150 شركة مملوكة للحكومة، بما في ذلك الشركات العاملة في قطاعات النفط والنقل. والاتصالات السلكية واللاسلكية، والبريد والأنشطة الصناعية، فيما تستحوذ ثلاث بنوك مملوكة للدولة على نحو 40 بالمائة من أصول القطاع المصرفي.

الملكية الفكرية

تعد مصر عضواً في معظم المعاهدات الدولية الرئيسية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، كما أخطرت مصر، منظمة التجارة العالمية بقبولها البرتوكول المعدل لاتفاقية تريبس (TRIPS) ، حيث تهدف الحكومة

المصرية لتشجيع الاستخدام الفعال لنظام حقوق الملكية الفكرية، والاستفادة الكاملة من الاختراعات وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

القطاع الصناعي

وأوضح التقرير أن القطاع الصناعي لا يزال ذا أهمية كبيرة في الاقتصاد المصري، حيث ناهزت مساهمة الصناعات التحويلية الغير نفطية في الناتج المحلي الإجمالي نحو 17 بالمائة، مع استئثارها بنحو 30 بالمائة من العمالة، لاسيما صناعات الغذاء، والنسيج، والأسمنت، والمعادن الأساسية، ويرتبط تحفيز القطاع الصناعي بالاستثمارات الضخمة التي وجهتها الحكومة لزيادة إمدادات الكهرباء ومعالجة الاختلالات التي عاني منها ذلك القطاع بشكل ساهم في التأثير على قدرة المصانع على العمل، فضلاً على تبني عدد من التدابير للتوسع في قطاع الطاقة المتجددة.

قطاع المصارف

تتمتع مصر بقطاع مصرفي كبير، وذلك رغماً من عدم منح تراخيص لمصارف جديدة منذ عام 2009، ورغماً أيضاً من انخفاض عدد البنوك خلال فترة المراجعة، ويشترط توافر حد ادنى لرأس المال لمنح رخصة لمصرف محلي تقدر بنحو 500 جنيه، أو ما قيمته 50 دولار لافتتاح فرع لبنك أجنبي، ولا توجد قيود على عدد التراخيص التي يمكن منحها، ولكن هناك سياسة موحدة للتعامل مع كافة البنوك.

قطاع الاتصالات

تعد جمهورية مصر العربية سوقاً هاماً لخدمات الاتصالات نظراً لحجمها السكاني، وتجاوزت تغطية الاتصالات بالهواتف المحمولة عدد السكان، خلال فترة المراجعة، كما أن استخدام الانترنت في ازدياد ويصل لأكثر من ثلث السكان. وتملك الدولة ترخيصين لمشغلين إثنين من إجمالي أربع مشغلين يعملون في

السوق المصري. ورغماً من التحرير التدريجي لخدمات الخطوط الثابتة منذ العام 2009، إلا أن آثار ذلك لم تتحقق بعد.

قطاع السياحة والنقل

يوضح التقرير أنه رغماً من تأثر قطاع السياحة الشديد نتاجاً للأضطرابات التي تعرضت لها مصر منذ العام 2011، فما زال يعد القطاع الخدمي الرئيسي في مصر، بالأخص مع استحوازه على طاقة تشغيل للعمالة تقدر بنحو 12.5 بالمائة.

على صعيد متصل يشهد قطاع النقل لا سيما البحري تطورات كبيرة بالأخص قناة السويس التي تعد شريان وممر عالمي للنقل البحري، فضلاً على كونها مورد رئيسي للاقتصاد المصري، حيث تم تنفيذ توسعات لهدف لزيادة الطاقة الاستيعابية للسفن المارة، حيث ناهزت قيمة إيراداتها 5.12 مليار دولار في كل من العام 2015، و2016 على التوالي، كما أن قانون الاستثمار الجديد يطرح حوافز للترويج للمنطقة الاقتصادية المحاذية للقناة.

التبادل التجاري (الإمارات – مصر)

على صعيد العلاقات التجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية مصر العربية، فقد حققت قيم التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين طفرة ملموسة، محققةً نمواً ناهزت قيمته 4.824 مليار دولار أمريكي عام 2017، مقارنةً بما قيمته 2.874 مليار دولار أمريكي عام 2012.

على صعيد متصل حققت واردات الإمارات من مصر، نمواً من 649 مليون دولار عام 2012 إلى ما قيمته 2.1 مليار دولار عام 2017، فيما شهد قطاع 'إعادة التصدير من الإمارات إلى مصر، نمواً خلال ذات الفترة صعوداً من 1.5 مليار دولار، إلى 1.97 مليار دولار.

من جهة أخرى تبرز قوة العلاقات الشمولية بين دولة الإمارات وجمهورية مصر العربية، على كافة الصعد كمحفز لدعم قنوات التبادل التجاري وتأسيس الاستثمارات المشتركة فضلاً على البحث من قبل المؤسسات الاستثمارية في الإمارات حول كيفية الاستفادة من التحولات والإصلاحات التي يشهدها الاقتصاد المصري في الإونة الأخيرة كون الاستثمارات الإماراتية مرحب بها في مصر، وهو ما يدعو لأهمية وضع وصياغة رؤى للشراكة لاكتشاف فرص الشراكة بين الجانبين من خلال تنشيط الزيارات التجارية والاستثمارية على الصعيدين الحكومي والخاص.